

بأمر  
من القائد الأعلى  
للقوات المسلحة

## الجيش يخرج معداته الطبية من الثكنات لمحاصرة تفشي فيروس كورونا؟



n سعيد منتسب

الأساسية، ومنع المضاربات فيها.

وقد تناول القانون الدولي حالة الطوارئ من خلال العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية، الصادر عام 1966، إذ حُدّد الشرط الأساس لفرض حالة الطوارئ في وجود خطر عام واستثنائي يهدد وجود الأمة، على أن يتم إعلان حالة الطوارئ بشكل رسمي وذلك منعا لشيوخ الممارسات الضارة بالحريات في أوقات ليس لها طابع الاستثناء.

الوضع الاستثنائي لتفشي فيروس كورونا والطبيعة غير المسبوقة لهذا العدو البيولوجي، فرضت على جيوش العالم التحرك، إذ أصبح فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ساحة قتال جديدة لعناصرها. ففي إيطاليا التي وقعت تحت قبضة الفيروس تدخل الجيش لفرض الأمن بالمدن الكبرى، وفرض التنقل بتراخيص خاصة للمواطنين لمنع انتشار الوباء بشكل سريع، فضلاً عن تأمين التموين العادي للمتاجر والأسواق من المواد الغذائية عقب تداول صور ومقاطع فيديو لنفاذ المواد الغذائية من المتاجر الكبرى. كما وضعت كل من فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا جيوشها في حالة تأهب قصوى للتدخل، بعدما تم إعلان حالة الطوارئ، وهو القرار الذي اتخذته بلجيكا حيث وضعت الجيش في حالة تأهب قصوى بعد إعلان حالة الطوارئ. ولعلّ تجربة بكين الناجمة باستدعاء جيش التحرير الشعبي الصيني، وفاعليته في مراحل التصدي للفيروس، جعل من التجربة مثلاً ارتأت بعض الدول تطبيقه.

إن تكليف الطب العسكري في المغرب بالعمل مع نظيره المدني مهمة محاصرة تفشي وباء كورونا، يفترض إقامة مستشفيات عسكرية ميدانية في المناطق التي تتفقد إلى الخدمة الصحية، وأيضاً في البؤر الوبائية، وذلك للمساعدة في جهود التعامل مع الأزمة التي عرضت المؤسسات المدنية الأخرى لضغوط

تلقي الجزائر دو كوردماري عبد الفتح الوراق، المفتش العام للقوات المسلحة، والجنرال دو كور دارمي محمد حرمو، قائد الدرك الملكي، والجنرال دو بريغاد محمد العيار، مفتش مصلحة الصحة العسكرية، أمراً من القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة بتكليف الطب العسكري بشكل مشترك مع نظيره المدني بالمهمة الحساسة لمحاصرة تفشي وباء كورونا.

وكان قادة الجيش، استعداداً لمواجهة الفيروس القاتل، قد ألغوا كافة العطل والإجازات لفائدة الجنود وجنود الصف وكبار المسؤولين العسكريين، وذلك تبعاً للتطورات المتسارعة، التي يعرفها تفشي فيروس كورونا بالمغرب وبقية دول العالم. إذ توصل كافة المسؤولين العسكريين بإشعارات عاجلة للاتحاق فوراً بمواقعهم، تحسباً لأي طارئ، عقب اجتماعات عسكرية رفيعة المستوى.

ومعلوم أن مجلس الحكومة وافق، أول أمس، على مشروع قانون رقم 2.20.292، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وذلك في إطار تدابير الوقاية الاستعجالية التي تتخذها السلطات العمومية من أجل الحد من تفشي جائحة «فيروس كورونا».

ويندرج نزول الجيش إلى الشارع في إطار الدور الأساسي للجيش في حماية البلاد وفرض الانضام بقرار الحجر الصحي الذي اتخذته الحكومة، وذلك لمنع التجمع وتقييد حركة التجوال وإغلاق الملاعب والمساجد والمقاهي والمطاعم والملاهي، وتنظيم النقل العمومي وتعليق الدراسة، الأمر الذي يفرض الاستئناسة بالجيش من أجل الحؤول دون وقوع أعمال شغب وتخريب، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتنظيم إمدادات التموين العادي للأسواق بالمواد

موحدة لإدارة المواجهة مع الفيروس، وإنشاء فرق عمل تخصصية في المجالات الوقائية والعلاجية. ومن أهم هذه الفرق، فريق عمل التطعيمات (اللقاحات) وفريق الإسعاف والعزل الصحي، وفريق قيادة الإمداد الدوائي، وفريق الإخلاء الطبي، وفريق الإسناد الفعال لنقل المصابين.

حيث يساهم الدرك الملكي من جهته، كجسم عسكري ضطبي، في تعقب مغاربة مشكوك بإصابتهم بعد عودتهم من رحلة خارج البلاد، والعمل على إخضاعهم للفحوصات الطبية والتحليل المخبرية الأول. إن الطب العسكري مدعو الآن، جنباً إلى جنب مع الأطباء العموميين، إلى تطوير خطط واستراتيجيات

تتفوق طاقتها في التعامل مع تفشي الفيروس، من قبيل الضغط الكبير على مختبرات التحليل وغرف الإنعاش وأدوات التنفس الصناعي، ولعلّ هذا هو أحد أهم الأدوار التي قد يستطيع الجيش لعبها، على غرار ما قام به الجيش الفرنسي باستنفاذ طواقمه العسكرية الطبية. وهذا ما لاحظناه في المغرب

مع انتشار فيروس كورونا

## الجزائر تحاصر مخيمات تندوف وتترك الصحراويين للمجهول

n عزيز الساطوري



على الحياة المعيشية للسكان.

وما زاد الطين بله، إغلاق مدينة تندوف في وجه الصحراويين المحتجزين بالمخيمات، وهي التي كانت المزود الأبرز للسكان من المؤونة ووقود السيارات، ليجد السكان أنفسهم محاصرين من جميع الجهات، دون أن تكلف الجزائر نفسها عناء الاهتمام بهم أو الالتفات إلى حاجياتهم، تاركة إياهم للمجهول، مما خلق أجواء من التوتر في المخيمات.

نقطة الحدود الجزائرية الموريتانية لم تسلم هي الأخرى من الضغط، تضيف نفس المصادر، حيث تتواجد أزيد من 100 عائلة إضافة إلى عشرات الوافدين من البلدان الأوروبية ممنعتهم الإجراءات من الدخول للمخيمات في ظروف صعبة، منذ أيام، بدون أكل ولا شرب ولا مأوى، فيما قام البعض بمحاولات يائسة لإيصال الأطعمة إليهم.

ورغم النداءات والوضع الأذنان الصماء، حيث أنه تواصلت الجزائر سياسة الأذان الصماء، حيث أنه منذ انتشار الفيروس لم تقم بأية محاولة لتحسين سكان المخيمات عبر الإجراءات المتعارف عليها من قبيل الحجر الصحي وتأمين حاجيات السكان من أكل وشرب وأدوية وغيرها من الحاجيات الضرورية، بل إنها في البداية تركت الجبل على الغراب وسمحت بدخول المخيمات ومغادرتها دون إجراءات احترازية قبل أن تفرض حصاراً مؤلماً على المنطقة.

تعيش مخيمات تندوف في حالة فوضى، مع انتشار فيروس كورونا وما رافقه من انعدام المواد الغذائية جراء الحصار الذي تمارسه الجزائر على المحتجزين الصحراويين.

وفي هذا الإطار ذكر منتدى فورساتين لدعم الحكم الذاتي، استناداً إلى أنباء من الداخل، أن مخيمات تندوف تشهد منذ يوم السبت احتشاد مئات من الساكنة في محاولات فاشلة لاقتناء مواد غذائية وطبية حيوية.

وأضافت ذات المصادر أن عدداً من الشبان حاولوا أن ينوبوا عن العائلات باخترق الجدار الرملي المحيط بتندوف بحثاً عن وسيلة لتأمين الحاجيات، مما أدى إلى حدوث مواجهات بين قوات الجيش الجزائري والصحراويين، أسفرت أيضاً عن انقلاب سيارة منمنقة الربط بعد مطاردتها من طرف قوات عسكرية.

وألقت القوات الجزائرية القبض على بعض الصحراويين وافتادتهم بعد تعريضهم للضرب دون تسليمهم لجهة البوليساريو الانفصالية. وحسب فورساتين فإن حالة هستيرية أصابت الساكنة بالمخيمات بسبب الذعر والخوف الناتج عن غلق المعابر المؤدية من وإلى المخيمات، وغلاء السلع وندرتها بسبب المضاربات، وهوما أثر سلباً

الأحزاب السياسية الممثلة

في البرلمان تدين خروج بعض

الأفراد في تجمعات غير مبررة

n مصطفى الإدريسي

نددت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بخروج مجموعة من الأفراد في مدن مغربية، ليلة أول أمس السبت، في تجمعات غير مفهومة وغير مبررة بالشوارع العمومية، في خرق سافر للقانون الذي يحفظ الصالح العام ويضمن سلامة المواطنين والمجتمع، وفي استهتار بكل التوجهات الصحية الصادرة عن السلطات الطبية، والمفروض الالتزام بها في هذه الظروف العصيبة لحماية لصحة مواطنينا. ورفضت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التقدم والاشتراكية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، هذه السلوكات بما فيها من خطورة على النظام العام وعلى صحة المواطنين واستقرار المجتمع، ولما تمثله من تجاوز للقوانين والضوابط ومس بالمصلحة العامة.

وحيث الأحزاب السياسية الوطنية كل ما تقوم به السلطات بالبلاد بقيادة وإشراف الملك محمد السادس، من جهود جبارة على العديد من الأصدقاء، لمحاصرة هذا الفيروس الفتاك.

وأهابت الأحزاب السياسية بالمواطنين والمواطنين الالتزام بحالة الطوارئ الصحية التي أقرتها سلطات البلاد، والانضباط الشديد لمختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تم وضعها لحماية لصحة المواطنين ودفاعاً عن استقرار الوطن وهو يواجه هذه الجائحة العالمية.

## «إيل بايس» الإسبانية:المغرب في طليعة الدول

## التي اتخذت إجراءات لمكافحة الفيروس

n عزيز الساطوري

ذكرت جريدة «إيل بايس» الإسبانية، أن الإجراءات التي اتخذها المغرب في ما يتعلق بمحاربة فيروس كورونا جعلته على رأس الدول الأكثر تشدداً في هذا الإطار.

وأضافت اليومية الإسبانية واسعة الانتشار، في مقال لها يوم الأحد، أنه في الوقت الذي كان رئيس الحكومة الإسبانية يعلن ليلة السبت أن «إسبانيا اتخذت الإجراءات الأكثر تشدداً في العالم» ضد فيروس كورونا، كان المغرب في هذا الوقت قد أعلن تدابير أكثر تشدداً من إسبانيا.

وقال كاتب المقال، فرنسيسكو بيرخيل، إن الإجراءات الجديدة التي اتخذها المغرب ليلة الجمعة ويوم السبت، جعلته على رأس البلدان التي تبنت أكثر الإجراءات تشدداً في مكافحتها لفيروس كورونا، مضيفاً أنه «حتى الصين لم تتخذ إجراءات كهذه في جميع أراضيها، لقد أوقفت الحكومة الصينية النقل بالكامل في مقاطعة هوبي التي يبلغ عدد سكانها 60 مليون نسمة، حيث تقع مدينة ووهان التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة، لكن خارج هوبي، تم تعليق بعض خطوط حافلات النقل بين المقاطعات، وتم تعليق بعض خطوط القطارات وتم إلغاء العديد من الرحلات الجوية، ولكن لم يتم توقيفها بالكامل».

وأضاف كاتب المقال أنه، وعلى الرغم من أن الأرقام الرسمية أفادت مساء السبت تسجيل 96 إصابة و3 حالات وفاة فقط جراء فيروس كورونا (مقارنة بـ 25.000 مصاب في إسبانيا و12644 وفاة في ذلك الوقت)، فإن السلطات المغربية لم تردد في تطبيق تدابير جديرة لسكانها البالغ عددهم 34 مليون نسمة. وذكر كاتب المقال بالإجراءات المبكرة التي اتخذها المغرب في مواجهة هذه الجائحة، قائلاً إنه في يوم الجمعة 13 مارس، مع 8 حالات عدوى وحالة وفاة



29 حالة من الإصابات بالفيروس، ووفاة واحدة، أغلق المغرب جميع المؤسسات التعليمية. وفي يوم السبت 21 مارس، مع إصابة 96 شخصاً وثلاث وفيات، أوقفت الخطوط الملكية المغربية رحلاتها الداخلية، واتخذت شركة السكك الحديدية نفس الإجراء، في حين كانت الحدود مع سبتة، المحتلة، مفتوحة في اتجاه واحد، أما المداخل المؤدية إلى المغرب فقد ظلت مغلقة.

واعتر كاتب المقال أن هذه الإجراءات ستؤثر بدون شك على اقتصاد يقل بعشر مرات عن الاقتصاد الإسباني، حيث أن السياحة في المغرب تمثل ما نسبته 7 ٪ من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع 15 ٪ في إسبانيا، مضيفاً أنه بالرغم من أن إجراءات الحماية الاجتماعية المتاحة للمواطنين عن العمل في الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير منها المغرب، إلا أن الحكومة المغربية أعلنت أيضاً عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمساعدة الشركات والأفراد المتضررين.

وأغلق المغرب الحدود مع سبتة ومليبية، وتترك ممراً واحداً لخروج السياح فيما تم إغلاق الطرق المؤدية إلى المغرب أمام المغاربة الموجودين خارج البلاد. وذكر أنه يوم الأحد 15 مارس، ومع تسجيل حالة وفاة واحدة، أوقف المغرب بالفعل جميع الرحلات الجوية الدولية وترك الرحلات الضرورية للغاية لإعادة السياح الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وفي يوم الاثنين 16 مارس، يضيف، ومع تسجيل

هكذا سيتم

غسل ودفن ضحايا

جائحة كورونا

n وحيد مبارك

وجهت وزارة الصحة مذكرة، عبارة عن مسطرة لتبدير الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد، دعت من خلالها إلى تشكيل لجان محلية سيتم تكليفها بتبدير هذه الوفيات، مبرزة أنه يجب أن تتشكل، على الصعيد المحلي، من فريق تابع لمندوبية الصحة وآخر لمكتب حفظ الصحة الجماعي، والتي ينبغي أن يتم تكوين أعضائها حول كيفية التعامل مع هذا الوضع والتواصل مع الأمر ومحيطها، والعمل على تأمين وتوفير الموارد الضرورية لتبدير الوفيات في المستشفيات، سواء تعلق الأمر بالملاذات أو المعقّات أو التعوش وغيرها.

المذكرة الجديدة للوزارة تأتي تماشياً والظرفية التي تمر منها بلادنا بسبب ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد، وخاصة بعد تسجيل ثاني وفاة بسبب الفيروس، بالنظر إلى أن المخطط الوبائي وكل المراسلات السابقة لم تكن تنطرق إلى هذه اللحظة العصبية. وشددت المذكرة على مجموعة من الإجراءات التي تخص غسل الميت وتكفينه، في حالة ما إذا تم تسجيل أية وفاة أخرى لا قدر لله، وهو الأمر الذي لا نرجوه ونأمل في أن تتجاوز بلادنا هذه المحنة الصحية بأقل الخسائر، ومنها ضرورة إشراف وتبني اللجان المختصة لكل حالات الوفيات المحتملة، سواء في المستشفيات أو المنازل، خاصة في الشق المتعلق بتفصيل الجثة مع الحرص على التقليل من الماء مستودع الأموات الجماعي أو التابع للمستشفى، والتأكد على تتبع الشخص الذي يقوم بهذه العملية بكافة الإجراءات الوقائية، فضلا عن تعقيم منزل المتوفي بسبب «كوفيد 19» ووضع أسرته في الحجر الصحي.

ونصت المذكرة على أن يتم لف الميت في قماش وأن يوضع بعد ذلك بداخل كيس خاص يجري تعقيمه، ثم يجري وضعه مرة أخرى داخل صندوق مخصص، ليتم نقله بعد ذلك إلى المقبرة حتى يوارى الثرى، على أن يتم تعقيم وتطهير مكان الغسل أيضاً. وشددت المذكرة التوجيهية الداخلية على جملة من الخطوات الأخرى التي تهم نقل الجثة وتعقيم السيارة المخصصة لهذه الغاية بعد دفن الميت، هذه العملية التي أوصت على ضرورة أن يتم الإسراع بها وإن تتم في ظروف مؤتمنة.